



بنك السودان المركزي

## النشرة الدورية

العدد 2019/6



نشرة ربع سنوية تصدر عن بنك السودان المركزي - إدارة الشئون المصرفية  
تعنى بأحدث إصدارات المؤسسات والمنظمات العالمية

موقع البنك على الإنترنت: [www.cbos.gov.sd](http://www.cbos.gov.sd)



## هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات

### المالية الإسلامية (أيوفي) :-

الإسلامية (أيوفي) على تطوير النسخة العربية من معايير المحاسبة المالية من خلال آلية متقدمة للترجمة بما يلي متطلبات الصناعة عامةً . يبين هذا المعيار مبادئ ومتطلبات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لعمليات المراجعة وغيرها من البيوع الآجلة والعناصر المختلفة له ذه المعاملات . ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة المالية رقم (2) "المراجعة والمراجعة للأمر بالشراء " ومعيار المحاسبة المالية رقم (20) "البيوع الآجلة".

كما يهدف المعيار الى تحديد القواعد المحاسبية لعمليات القياس والإثبات والإفصاح المتعلقة بالمراجعة والبيوع الآجلة لدى المؤسسات المالية الإسلامية . ولا يطبق هذا المعيار على أدوات الاستثمار كأدوات حقوق الملكية أو الصكوك التي يكون الأصل فيها قائم على بيع المراجعة أو البيوع الآجلة الأخرى. كما لا يطبق هذا المعيار على مراجعة السلع وعمليات التورق التي يتناولها معيار آخ رهو قيد الإعداد حالياً . وقد حرصت أيوفي في تطوير هذا المعيار على اتباع أفضل الممارسات الدولية في مجال المحاسبة، دون المساس بمبادئ الشريعة وأحكامها.

### 3. مسودة معيار المحاسبة المالية "الإجارة"

يهدف المعيار إلى تحديد مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الإجارة (إجارة الأصول ، وأشكالها المختلفة ومنها الإجارة المنتهية بالتمليك ) التي تكون المؤسسات المالية طرفاً فيها ، أي بصفتها الطرف المؤجر أو الطرف المستأجر . وسيحل هذا المعيار في نسخته النهائية محل معيار المحاسبة المالية رقم 8 (الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك) .

يمثل هذا المعيار تغييراً جوهرياً في المنهج المحاسبي لعمليات الإجارة ، وتحديد ما يتعلق بالطرف المستأجر (البنك). وعلى خلاف المنهج المحاسبي السابق الذي يقوم على تسجيل الأصل خارج ميزانية المستأجر يقوم المعيار الجديد على إثبات حق المستأجر غير المقيد في المنافع المتولدة عن استخدام الأصل باعتباره " أصلاً قائماً على حق الاستخدام " والخصوم (المطلوبات) المرتبطة به .

أيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991م ومقرها الرئيسي مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر على رأسها إصدار 100 معياراً حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

### الإصدارات الجديدة :-

#### 1. معيار الحوكمة رقم 8 "الهيئة الشرعية المركزية"

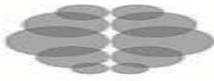
##### باللغة العربية بتاريخ 2019/3/18:-

اعتمدت لجنة ترجمة معايير الحوكمة والأخلاقيات التابعة لأيوفي النسخة العربية من معيار الحوكمة رقم 8 بشأن: "الهيئة الشرعية المركزية". يقدم المعيار دليلاً إرشادياً متكاملاً حول تعريف الهيئة الشرعية المركزية، ونطاق عملها ومسؤولياتها وتكوينها، وتعيين أعضائها، واستقلاليتها، واختصاصاتها المركزية وغيرها من المسائل ذات الصلة.

#### 2. معيار المحاسبة المالية رقم (28) "المراجعة والبيوع

##### الآجلة" باللغة العربية بتاريخ 2019/3/12:-

اعتمدت لجنة ترجمة معايير المحاسبة التابعة لأيوفي النسخة العربية من معيار المحاسبة المالية رقم (28) بشأن: "المراجعة والبيوع الآجلة الأخرى". تعد وتصدر معايير المحاسبة المالية باللغة الإنجليزية وفقاً للسياسة التي يتبناها مجلس المحاسبة، وذلك باعتبار أن القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية يتم إعدادها وعرضها أساساً باللغة الإنجليزية في معظم النطاقات الرقابية التي تطبق المعايير المالية المحاسبية ، ومع ذلك تحرص هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية



#### التحالف الدولي للشمول المالي (AFI) :-

تأسس التحالف في العام 2008 م وهو شبكة لوضعي سياسات الشمول المالي ، ومقره الرئيسي في كوالامبور ، ويتمثل هدفه الاساسي في تبني سياسات واجراءات تؤدي لوصول الخدمات الماليه لكافة افراد المجتمع في الدول النامية سعياً لمكافحة الفقر ووصولاً الى الاستقرار المالي المنشود ، وقد تبنت هذه الأهداف مجموعة العشرين G20، وتضم عضوية التحالف اكثر من 100 مؤسسة مالية في اكثر من 90 بلداً . و قد انضم السودان الى التحالف عبر بنك السودان المركزي ، ويشارك بصورة راتبة في اجتماعاته الدورية بل وبدأ في تنفيذ توصيات التحالف ، ويتمثل ذلك في الاتي :

1. انشاء وحدة للتمويل الاصغر وتوجي ه المصارف بتخصيص نسبة من محافظها التمويلية لخدمة عملاء التمويل الاصغر .
2. جاري العمل على وضع استراتيجي ة للشمول المالي بالتعاون مع البعثة الفنية للبنك الدولي.
3. تم اطلاق نظام الوكالة المصرفية لتسهيل وصول الخدمات المالية لكل افراد المجتمع وحالياً يعمل بها كل من بنك الخرطوم وفيصل الاسلامي كمرحلة تجريبية و جاري العمل على اجازة لائحة الوكالة المصرفية تمهيداً لتعميمها على كل المصارف .
4. يشجع بنك السودان المركزي على نظام MOBILE MONEY وقد بدا في الانتشار ووضعت له مزايا تأمينية حماية للمتعاملين .

#### فعاليات التحالف :-

#### مؤتمر الدائرة المستديرة (27 نوفمبر – 1 مارس) :-

عقد التحالف مؤتمر الدائرة مستديره في العاصمة العاجية ابيدجان خلال الفترة (27 نوفمبر – 1 مارس 2019) وذلك لمناقشة اخر المستجدات التكنولوجية التي يمكن الاستفادة منها في تنزيل توصيات الشمول المالي على أرض الواقع ، وقد حضر المؤتمر اكثر من 160 من أعضاء التحالف ومن بينهم 6 محافظين لبنوك مركزية ،

#### 4. مسودة معيار الحوكمة للمؤسسات المالية

#### الاسلامية رقم (11) بشأن "حوكمة الوقف"

اعتمد مجلس الحوكمة والاخلاقيات التابع لأيواف ي المسودة ووافق على اصدارها للحصول على رأي الصناعة ، وتقترح المسودة أدلة إرشادية تقوم على المبادئ بشأن الحوكمة الشرعية والمؤسسية للوقف والمؤسسات القائمة على الوقف ، وتستعرض المبادئ الاساسية لحوكمة الوقف ، ويشتمل ذلك على جملة من الاعتبارات المتعلقة ب إنشاء الوقف والشروط المرجعية لأجهزة الوقف المختلفة بما في ذلك الاجهزة المقترحة والارشادات المتعلقة بالرقابة الداخلية والسياسات والاجراءات والادلة الارشادية بشأن جوانب الشفافية والافصاح وغير ذلك.

تهدف مسودة المعيار الى تحقيق ثلاثة اهداف اساسية:

1. تعزيز القيم الاساسية للاوقاف وممارساتها الحوكمية.
2. وضع المبادئ والمفاهيم الاساسية لحوكمة الوقف بناءً على افضل الممارسات في مجال الحوكمة بما يتلاءم مع طبيعة الوقف.
3. زيادة ثقة الجمهور واصحاب المصالح في مؤسسة الوقف.

#### 5. مسودة معيار المحاسبة المالية " الوعد والخيار

#### والتحوط "

يهدف المعيار الجديد الى وضع مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والإفصاحات المتعلقة بالوعد والخيار والتحوط . يتناول هذا المعيار الصور المختلفة للوعد والخيار والتي يتم تصنيفها بشكل أساسي إلى : الوعد والخيار التابع للعقد أو منتج الوعد والخيار ( الوعد والخيار كمنتج قائم بذاته ) ويسعى المعيار إلى مراعاة الممارسات والمعاملات المختلفة

التي تجريبها المؤسسات المالية الإسلامية ، وتعزيز متطلبات إعداد التقارير المحاسبية والمالية للمؤسسات المالية الإسلامية بحيث تحقق أفضل الممارسات العالمية من دون التعارض مع مبادئ الشريعة الاسلامية وأحكامها وجوهر المعاملات المالية الإسلامية . وستعقد أمانة أيوفي عددا من جلسات الاستماع لهذا المعيار في دول مختلفة للحصول على رأي الصناعة وتعليقات الأطراف العاملة عليها.

الموقع الالكتروني للهيئة : [www.aaoifi.com](http://www.aaoifi.com)

## مجلس الخدمات الإسلامية IFSB :-

تأسس مجلس الخدمات المالية الإسلامية في العام 2002م ، ومقره كوالالمبور وهو هيئة دولية تقوم بإصدار المعايير للهيئات التنظيمية والرقابية أو تكييف المعايير الدولية القائمة لتتوافق مع أحكام الشريعة و مبادئها ، والتوصية باعتمادها.

ويهدف الي ضمان سلامة واستقرار وتطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية التي تضم بصفة عامة القطاعات المصرفية، وأسواق رأس المال، والتأمين. يعد عمل المجلس متممًا لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين. بلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى شهر ديسمبر 2018 م 180 عضوًا، يمثلون ( 78 سلطة تنظيمية ورقابية، و 8 منظمات حكومية دولية، و 94 منظمة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية.

### أهم الإصدارات :-

#### 1. المذكرة الفنية في شهر ديسمبر من العام 2018م :-

عبارة عن مبادئ توجيهية وإجراءات لإعداد معايير وإرشادات لتطوير الخدمات المالية الإسلامية ، بحيث تكون المعايير ذات جودة عالية، ومفهومة وقابلة للتنفيذ أو التوجيه ، ومعترف بها بعد أن تخضع لإجراء مشاورات شاملة مع أصحاب المصلحة في المجلس ، خاصة مع الذين لديهم خبرة فنية في المجالات ذات الصلة ، و السلطات الرقابية والإشرافية المسجلة والهيئات الدولية ، والجهات المهنية والقانونية والمحاسبية وعلماء الشريعة، والأكاديميين ، بالإضافة إلى عامة الجمهور.

#### 2. النسخة الفرنسية لمعيار سلوكيات العمل (المعيار

رقم 9)، ومعيار إدارة مخاطر السيولة رقم (12)

#### يناير 2019 :-

يهدف المجلس من هذه الترجمة إلى التجاوب مع الاهتمام والاعتراف المتزايد للتمويل الإسلامي في

وقد صاحب المؤتمر عقد دورة تدرسيّة لموظفين من القيادات الوسيطة في دول التحالف للتفكير حول توسيع التعامل مع الخدمات المصرفية الالكترونية تحفيظًا لتطوير الشمول المالي .

الموقع الالكتروني للتحالف : [www.afi-global.org](http://www.afi-global.org)





## لجنة بازل :-

### تعريف بازل :-

هي تنظيم غير رسمي Informal بين محافظي الدول الصناعية العشر في إطار بنك التسويات الدولية في بازل ، وذلك لتنسيق شروط العمل المصرفي فيما بين هذه الدول وبما يوفر أكبر قدر من الاتساق في القيود المفروضة علي العمل المصرفي بينها بغرض توفير درجة أكبر من المنافسة السليمة في عمل هذه البنوك العالمية.

و تحول دور لجنة بازل للرقابة علي البنوك من مجرد لجنة تجمع م مثلي البنوك المركزية الصناعية الي نوع من الرقيب العالمي علي سلامة العمل المصرفي لوضع قواعد الرقابة علي البنوك لتحديد معايير الاداء المصرفي السليم . واستمر عمل لجنة بازل لوضع قواعد ومعايير العمل المصرفي , فأصدرت في عام 1997 المبادئ الأساسية Core Principles للرقابة الفعالة علي البنوك (25 مبدأ) وهي تتناول مختلف جوانب الإدارة السليمة في البنوك.

### البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية : منهجية التقييم المنقحة ومتطلبات الامتصاص الأعلى للخسارة:-

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال الربع الثالث من العام 2018م، منهجية التقييم المعدلة ومتطلبات القدرة على إمتصاص الخسائر بالنسبة للمصارف ذات الأهمية النظامية العالمية التي تم نشرها سابقاً في يوليو 2013 م . ومن المتوقع أن يتم تطبيق المنهجية المعدلة في الدول الأعضاء عام 2021م.

التعديلات التي تم إدخالها على الإطار الرقابي للمصارف ذات الأهمية النظامية العالمية شملت :

- تعديل تعريفات المؤشرات على مستوى الأنظمة المختلفة لتكون متجانسة مع تعريف بنك التسويات الدولية الموحد.
- إدخال مؤشر حجم التداول وتعديل الأوزان بالنسبة لفئة الإحلال "Substitutability".

الدول المتحدثة باللغة الفرنسية حول العالم . وبعد بمثابة خطوة إضافية على طريق زيادة الوعي عن معايير المجلس كما تعد ترجمة هذه الوثائق جزءاً من التوجه الإستراتيجي الثاني الهادف إلى تسهيل تفعيل المعايير الاحترازية وتطوير الإمكانيات وفق خطة الأداء الإستراتيجي للفترة من 2016م.

### 3. ورقة العمل التاسعة بخصوص حماية المستهلك

#### في قطاع التكافل 17 يناير 2019:-

تهدف الورقة إلى فحص القضايا الناشئة عن الممارسات التنظيمية والسوقية المتعلقة بحماية المستهلك في قطاع التكافل. كما تحاول استعراض كيفية تطبيق نظام فعال وشامل لحماية المستهلك على امتداد المراحل المختلفة لتعامل المهتمك مع مشغلي التكافل و وسطائهم، وذلك من خلال استنادها إلى نتائج استبانة تم توزيعها بشكل واسع على مشغلي التكافل والسلطات التنظيمية والرقابية.

الموقع الإلكتروني للمجلس : [www.ifsb.org](http://www.ifsb.org)



## بنك التسويات الدولية:-

أصدر بنك التسويات الدولية في 22 فبراير 2019 ورقة عمل بخصوص السياسات الإحترازية الكلية وإحتياطات رأس المال. تناولت الورقة المستوى الأمثل لمتطلبات رأس المال وإحتياطات رأس المال "Capital Buffers" من خلال نموذج يأخذ في الإعتبار إمكانية دعم رأس المال من مصادر ذاتية. توصلت الورقة إلى أن المستوى الأمثل لإحتياطات رأس المال ينبغي أن يكون أعلى في الأوقات العادية التي يكون المصرف فيها في أفضل أوضاعه وبالتالي يتمكن من إستيفاء متطلبات إحتياطات رأس المال الخاصة بالسياسات الإحترازية الكلية. تهدف الإحتياطات المذكورة إلى تعزيز مقدرة البنك على الإستمرار في تقديم التمويل في أوقات الأزمات المالية لضمان تحقيق النمو الإقتصادي وبالتالي تقصير فترة الأزمات المالية. تعتمد مقدرة المصرف على الإستفادة من إستخدام هذه الإحتياطات لتيسير عملية تقديم التمويل في أوقات الأزمات المالية وكذلك إمتصاص الخسائر الناتجة عن التمويل "Credit loss" بشكل كبير على متطلبات بناء هذه الإحتياطات في فترات التعافي الاقتصادي التي تعقب الأزمات، وذلك نتيجة لأن بناء إحتياطات كبيرة في فترات التعافي يؤثر على الأرباح المتوقعة لحملة الأسهم وبالتالي قيمة الأسهم مما يؤدي إلى خفض فرص المصرف في الحصول على تمويل من مصادر خارجية، ونتيجة لذلك تزيد إحتتمالات خفض الرفع المالي بالتحويل إلى استخدام الإحتياطات بدلاً عن الإستفادة من هذه الإحتياطات لدعم ديمومة التمويل المقدم لتحقيق النمو الإقتصادي.

الموقع الإلكتروني لبنك التسويات : [www.bis.org](http://www.bis.org)

- توسيع نطاق التوحيد "Consolidation" ليشمل شركات التأمين التابعة.
- مراجعة متطلبات الإفصاح "Disclosure Requirements".
- تقديم موجبات إضافية للمصارف ذات الأهمية النظامية العالمية في حال الإنتقال من تصنيف إلى تصنيف أقل والنظر في تخفيف إحتياطات امتصاص الخسائر "Higher Loss Absorbency".
- وضع خارطة طريق للتدرج في تطبيق هذه التعديلات على الإطار الرقابي للمصارف ذات الأهمية النظامية العالمية. وتأتي هذه المراجعات في إطار الرؤية التي تبنتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أن تتم مراجعة الإطار الرقابي للمصارف ذات الأهمية النظامية كل ثلاث سنوات حتى تتمكن اللجنة من استيعاب التطورات التي تتطراً على البيئة المصرفية متى ما دعت الضرورة. كما ستولي اللجنة أهمية قصوى للمنهجيات البديلة فيما يلي مؤشرات الإحلال "Substitutability".

الموقع الإلكتروني للجنة بازل : [www.bis.org/bcbs](http://www.bis.org/bcbs)



## WORLD BANK GROUP

العالمية ، ويرجع تباطأ الاقتصاد الصيني لعدة أسباب أهمها تشديد قواعد التنظيم المالي لكبح جماح نشاط صيرفة الظل واستثمار الحكومات المحلية غير المدرج في الميزانية ، و اتساع نطاق النزاع التجاري مع الولايات المتحدة . وقد اتخذت الصين إجراءات لمواجهة هذا التباطؤ بالحد من إجراءاتها المتخذة لتشديد التنظيم المالي، وضخ السيولة عن طريق خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي في البنوك، وتطبيق التحفيز المالي عن طريق استئناف الاستثمارات العامة.

### البنك الدولي :-

أصدر البنك الدولي تقرير أفاق الاقتصاد العالمي في يناير 2019 م حيث أوضح التقرير انه رغم تراجع الأداء في بعض الاقتصاديات ولاسيما في أوروبا وآسيا فمن المنتظر أن يسجل النمو في منطقة اليورو بعض التراجع من 1.8% في 2018 إلى 1.6% في 2019. ومن أبرزها ألمانيا (بسبب انخفاض الاستهلاك الخاص، وضعف الإنتاج الصناعي عقب تطبيق معايير انبعاثات السيارات المعدلة، وتراجع الطلب الأجنبي ) ، وإيطاليا (بسبب ضعف الطلب المحلي وارتفاع تكاليف الاقتراض مع بقاء عائدات السندات السيادية مرتفعة )، وفرنسا (بسبب التأثير السلبي لاحتجاجات الشارع الفرنسي والإجراءات الصناعية).

وتحتاج اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية بصفة عامة الي تعزيز أطر السلامة الاحترازية الكلية بها لمعالجة ارتفاع أعباء الدين الخاص . ويمكن أن تكون مرونة سعر الصرف عاملاً مكملاً لهذه السياسات عن طريق مساهمتها في الوقاية من الصدمات الخارجية . وحيثما كانت توقعات التضخم مستقرة، يمكن للسياسة النقدية أن تدعم النشاط المحلي حسب الحاجة . ويمكن أن يساعد تحسين توجيه الدعم إلى مستحقيه وترشيد النفقات في الحفاظ على المصروفات الرأسمالية اللازمة لدعم النمو الممكن والإنفاق الاجتماعي.

الموقع الإلكتروني للبنك الدولي: [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)



وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، من المتوقع أن يظل النمو ضعيفاً عند مستوى 2.4% في عام 2019، ثم يتعافى إلى حوالي 3% في 2020 م . وهناك عوامل متعددة تؤثر على آفاق الاقتصاد في المنطقة، بما في ذلك ضعف نمو الناتج ا لنفطي الذي يوازن التحسن المتوقع في النشاط غير النفطي (السعودية)، وضيق الأوضاع التمويلية (باكستان)؛ والعقوبات الأمريكية (إيران)؛ والتوترات الجغرافية-السياسية في عدة اقتصادات.

تتمثل أهم مصادر الخطر على آفاق الاقتصاد العالمي في التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين ، وتباطؤ الاقتصاد الصيني بدرجة أعمق من المتصور، و انعكاسه بصورة سلبية على الشركاء التجاريين وأسعار السلع الأولية